مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٠٢**

الثلاثاء، ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيد رتيلو
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد إيلييتشيف
	باكستان	السيد منير
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيدة جيانغ هوا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) (S/2013/408).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1339504 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١٢) (S/2013/408)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2013/408، التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): في مستهل هذه الجلسة، أود أن أعرب عن تمنياتي للجميع بشهر رمضان مبارك.

يشرفني أن أعرض على المجلس اليوم التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)، بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسوف أحيط أعضاء المجلس علماً بآخر التطورات المستجدة في العراق.

بعد عشر سنوات من سقوط النظام السابق وأقل من عامين على انسحاب قوات الولايات المتحدة، فإن انتقال العراق صوب الديمقراطية والازدهار يمر بمرحلة حاسمة. إذ يمكن للبلد أن يستمر في تحقيق خطوات هامة لتعميق جذور الديمقراطية وانتهاج طريق الإصلاح واحترام التنوع وتحسين مكانته في المجتمع الدولي؛ أو أن يتزلق في طريق محفوف بالمخاطر وتعصف به المعضلات السياسية والعنف الطائفي عند كل منعطف، مما يزيد من حدة عدم الاستقرار. ويواجه الشعب العراقي وقادته الآن مجموعة من القرارات الحاسمة، التي ستترك نتيجتها أثراً دائماً على مستقبلهم.

وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث الأخيرة في العراق. ويؤسفني القول إن الأشهر الأربعة الأخيرة كانت من أكثر الشهور دموية في العراق خلال السنوات الخمس الماضية. فقد قتل قرابة ٣ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال، وتجاوز عدد الجرحى ٧ ٠٠٠ شخص آخرين. ويستغل مرتكبو ذلك العنف عنصرين أساسيين لعدم الاستقرار في البلد، ويتمثلان في استمرار المأزق السياسي والأزمة السورية.

وبعد سبعة أشهر تقريباً من الاحتجاجات الأولى التي اندلعت في الرمادي، ما زال المتظاهرون ينظمون اعتصامات في الطرق السريعة الدولية والميادين العامة في مختلف أنحاء المحافظات الغربية في العراق. ويدعي هؤلاء أن الحكومة لم تستجب لمطالبهم بعد. وفي المقابل، تشير الحكومة إلى أنها مستمرة في جهودها لتلبية تلك المطالب. وعلى سبيل المثال، أعلنت الحكومة أنها أفرجت عن حوالي ٨ ٠٠٠ من المعتقلين. وبالمثل، قالت الحكومة أنه، حتى ١ تموز/يوليه، فإن اللجنة التي يترأسها السيد الشهرستاني قد أعادت المعاشات وقامت، في جملة تدابير إيجابية أخرى، بإلغاء مصادرة الممتلكات التي تضرر منها ٣٠٠ ٠٠٠ مواطن.

وعلى الجانب التشريعي، سعى كبار القادة الحكوميين والسياسيين جاهدين إلى وضع مشاريع قوانين تعالج مطالب المتظاهرين ويقبلها الجميع. ويسرني إبلاغ المجلس أن هذه العملية حققت بعض النتائج. وفي نيسان/أبريل، وافق مجلس الوزراء على ثلاثة تعديلات رئيسية على قوانين خلافية، قدمت بعد ذلك إلى البرلمان للنظر فيها. وللأسف، لم يبت البرلمان في تلك التعديلات بعد، إلى جانب تشريعات هامة أخرى ما زالت عالقة.

وقد واصلت العمل على تنفيذ ولاية البعثة للنهوض بالمصالحة الوطنية. وفعلت ذلك من خلال التفاوض المتكرر والمنتظم مع القادة الكبار والهيئات الدينية وممثلي الأحزاب الرئيسية. كما عرضت القيام بمساعيَ الحميدة. وكان هدفنا تيسير الاتصالات بين الأطراف الفاعلة الوطنية. وفي هذا السياق، وافقت حكومة العراق على آلية للتحقق تقودها البعثة بشأن الإفراج عن النساء المعتقلات.

وظلت الأمم المتحدة هي الجهة الدولية الوحيدة التي تتواصل مع المتظاهرين ومع قادتهم بشكل علني. ونواصل زيارتهم في أماكن مثل الموصل والرمادي، بل وحتى في مدن خارج العراق.

وتشجيعاً لحل تفاوضي، وضعت البعثة مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن يسترشد بها في أي مبادرة للحوار. وتؤكد تلك المبادئ، أولاً، على وحدة العراق وسلامة أراضيه؛ ثانياً، رفض العنف بكافة أشكاله؛ ثالثاً، القضاء على جميع أشكال التحريض الطائفي؛ رابعاً، احترام الدستور باعتباره القانون الأعلى؛ خامساً، احترام كل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، كما يكرسها الدستور.

وعليه، فإنني أناشد جميع القادة والممثلين إنهاء الجمود بإجازة التعديلات والقوانين المقترحة. وأدعو المتظاهرين أيضاً للحفاظ على سلمية احتجاجاتهم والدخول في حوار مخلص وبناء بدون إبطاء.

ولم تكن الحاجة إلى تسوية أزمة المتظاهرين أكثر إلحاحاً مما هي عليه اليوم. وقد ذكرنا العراقيين بمخاطر ساعات الصباح الأولى من يوم الثلاثاء، الموافق ٢٣ نيسان/أبريل، حين اشتبكت قوات الأمن العراقية مع المتظاهرين في مدينة الحويجة، في جنوب محافظة كركوك. وطبقاً لتحقيقاتنا، فقد استخدمت قوات الأمن العراقية القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين العزل أساساً، مما أدى إلى وفاة ٤٥ شخصاً وإصابة ١١٠ آخرين بجراح، وجميعهم تقريباً من المدنيين.

وانطلقت بعد حادث الحويجة موجة من المواجهات والهجمات المميتة في أنحاء العراق. وقد نددت بالعنف وطالبت الحكومة بإجراء تحقيق علني ومستقل وشفاف وتقديم المسؤولين عنه للعدالة.

وفي أعقاب الحويجة، نشط عدد من المجموعات المسلحة مرة أخرى. ويرتبط بعضها بجماعات إرهابية كالقاعدة. وغيرها معروف كميليشيات يُزعم أنها تقوم بأعمال الاختطاف والقتل على أساس الانتماء الطائفي للضحايا فحسب.

وتشير الانتخابات الأخيرة لمجالس المحافظات إلى قدرة العراق على اتخاذ مسار آخر صوب السلام والاستقرار. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، توجه ما يزيد على ٦ ملايين ناخب عراقي، منهم ٣ ملايين من النساء، للإدلاء بأصواتهم في ١٢ من أصل ١٨ محافظة عراقية. ويسرني إبلاغ المجلس بأن معدل الإقبال على التصويت في ذلك اليوم كان مقبولاً، إذ تجاوزت نسبته ٥٠ في المائة في المتوسط على المستوى الوطني.

ومما يشعرني بالاطمئنان أن الانتخابات التي أرجئ عقدها في الأنبار ونينوى قد أجريت أخيراً في ٢٠ حزيران/

يونيه. ويثلج صدري رؤية الناخبين وهم يتوجهون إلى لجان التصويت بالرغم من وجود تهديدات بالعنف والاعتداء.

ومع انتهاء الممثلين المنتخبين حديثاً من تشكيل حكوماتهم المحلية، أرجو أن تترجم هذه العملية قريباً إلى تحسينات ملموسة في معيشة المواطنين,

والانتخابات التي أجريت في ٢٠ نيسان/أبريل و ٢٠ حزيران/يونيه، في مجملها، هي أول انتخابات يديرها العراقيون بأنفسهم بالكامل. ولذلك، أود أن أهنئ رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومفوضها وموظفيها على الطريقة الاحترافية التي قاموا من خلالها بالإشراف على الانتخابات وتنظيمها وإجرائها.

ويسرني كذلك أن أبلغ المجلس بأن علاقات العرب والأكراد، التي كانت قد وصلت إلى مفترق طرق خاص بها، قد عادت مرة أخرى الآن إلى مسار قد يفضي إلى التحسن. وخير شاهد على ذلك القرارات الجريئة التي اتخذتها القيادتان. ورداً على زيارة البرزاني، رئيس وزراء إقليم كردستان، في ٢٩ نيسان/أبريل، توجه رئيس الوزراء نوري المالكي إلى إربيل في ٩ حزيران/يونيه، وعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء. وقبيل أيام، توجه الرئيس مسعود برزاني إلى بغداد للاجتماع مع رئيس الوزراء المالكي، ورئيس البرلمان أسامة النجيفي وعدد من القادة السياسيين الآخرين. وتلك الزيارات المتبادلة تمثل علامة مشجعة على القيادة والحنكة السياسية لدى الجانبين.

وتتفاوض سبع لجان مشتركة بين بغداد وإربيل الآن بشأن مسائل هامة لم تحسم بعد، منها الميزانية الاتحادية، وقانون النفط والغاز، والحدود المتنازع عليها والترتيبات الأمنية. وأود أن أكرر دعمنا القوي لتلك الجهود، لأنها دليل على أن الخلافات لا يمكن تسويتها إلا عن طريق الحوار المباشر. لذلك، أود أن أجدد عرض البعثة بتقديم المساعدة في أي مرحلة، خصوصاً وأن دور البعثة في تسوية الموقف فيما يتعلق بالحدود الداخلية المتنازع عليها، هو في صميم ولايتنا. وأخشى ألا يتسنى تحقيق الكثير إبان ولايتي.

وبالمثل، فإنني أشعر بالارتياح إزاء نوايا كل المكونات في كركوك بشأن إجراء الانتخابات هناك. وقد رعيت عدداً من الاجتماعات في بغداد وكركوك بغية تضييق شقة الخلافات بين المكونات. وما فتئنا نعرض مساعينا الحميدة في هذا الشأن.

وأرحب بقرار عقد الانتخابات النيابية والمحلية في إقليم كردستان في ٢١ أيلول/سبتمبر. وأحث سلطات الإقليم على استكمال جميع الاستعدادات لإجراء الانتخابات بدون إبطاء.

لكنّ برلمان إقليم كردستان قرَّر في ٣٠ حزيران/يونيه إرجاء الانتخابات الرئاسية لفترة سنتين. وهذه المسألة مصدر قلق. فالانتخابات هي العمود الفقري للديمقراطية. وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تدعم الانتخابات المنتظمة وحسنة التوقيت على جميع المستويات.

ويبرز التحسُّن في العلاقات الإقليمية للعراق على أفضل وجه من خلال الأشواط البعيدة التي قطعها البلد نحو استعادة المكانة الدولية التي كانت له قبل عام ١٩٩٠. وأودّ أن أُحيِّي حكومتَي العراق والكويت على عزمهما إنجاز مشروع صيانة الحدود في توقيت مناسب، واعتماد ترتيب تقني ثنائي بديل، بحيث تُطوى صفحة القرار ٨٣٣ (١٩٩٣).

وباستلام الحكومة العراقية للأموال المرصودة لدى الأمم المتحدة، بهدف التعويض على المواطنين العراقيين الذين بقيت ممتلكاتهم في الأراضي الكويتية بعد تخطيط الحدود، باتت قادرة على طيّ صفحة القرار ٨٩٩ (١٩٩٤). وتأمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، الذي أحال إلى البعثة الالتزامات المتعلقة بالكويتيين المفقودين، ورعايا البُلدان الأخرى والممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية. وإنني بالمقابل أشيد بزيارة صاحب السموّ رئيس

الوزراء الصباح إلى بغداد في ١٢ حزيران/يونيه، التي أثمرت توقيع عدد من الاتفاقات الثنائية في مجالات متعددة. وكلّي ثقة بأنّ كلتا الحكومتين قد بدأتا الآن عهدا جديدا من التعاون.

ولا يمكن فصل العنف في العراق عن الحرب الأهلية في سوريا. فساحتا القتال متداخلتان. وللجماعات المسلحة العراقية حضور فاعل على نحو متزايد في سوريا. ولهذا، لم يعُد النزاع السوري مقتصرا على الامتداد إلى العراق. بل إنه بدلا من ذلك انتشر في العراق، لأنّ العراقيين بحسب التقارير قد حملوا السلاح بعضهم ضد بعض في سوريا والعراق. ويمكن لهذا العنف أن يخرج بسهولة عن نطاق السيطرة إذا لم تتم معالجته سريعا. وللنزاع السوري تأثير على العراق من خلال التدفق المتواصل للاّجئين. ففي ٧ تموز/يوليه، بلغ عدد المسجَّلين في العراق أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ لاجئ سوري، أغلبيتهم في إقليم كردستان. وهناك حالة ملحَّة بشكل خاص تنشأ في مخيم دوميز في الإقليم. فالعدد المتزايد من اللاجئين الوافدين إلى الإقليم أدّى إلى اكتظاظ شديد في المخيم. إذ إنه يتسع لِـ ٠٠٠ ٢٨ شخص، لكنه يؤوي الآن نحو ٠٠٠ ٤٢ شخص.

واستجابة للأزمة السورية من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في العراق، فقد أصدرت تلك الوكالات الخطة الخامسة للاستجابة الإقليمية لاحتياجات اللاجئين السوريين، بمبلغ قدره ٣١٠ ملايين دولار، سيغطي العمليات الإنسانية

حتى نهاية هذا العام. وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في هذا النداء المالي وتلبية الاحتياجات الإنسانية للاّجئين. كما أودّ أن أحيِّي حكومتَي العراق وإقليم كردستان على ما فعلتاه حتى الآن من أجل اللاجئين السوريين. وأدعو السلطات المركزية والكردية إلى توسيع نطاق سخائهما وضيافتهما بتوفير المزيد من الموارد والأراضي الإضافية اللازمة لمخيم دوميز.

وأود كذلك استرعاء اهتمام المجلس بمسألة إغلاق الحدود مع سوريا، التي أدَت بشكل متزايد إلى تضييق مجال الحماية للفئات المحتاجة. فمنذ آذار/مارس، ٢٠١٣، بقيت نقاط العبور مقفلة كليا، مانعة السوريين من اللجوء إلى العراق. وإنني أناشد الحكومة العراقية أن تُعيد فتح الحدود في أسرع وقت ممكن.

إنّ عوامل انعدام الأمن التي ذكرتُها تترك أثرا مباشرا على حياة العراقيين، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان، وهو مجال يثير لدينا قلقا بالغا. فالحالة الأمنية المتردية تمنع العديد من العراقيين من العيش بأمان، كما ينبغي لكل إنسان. ففيما كان سكان كركوك يحتفون بشهر رمضان المبارك، قُتِل العشرات بدم بارد وهم يحتفلون برمضان في مقاه مكتظة. وإنني أدين بشدة الهجمات الإرهابية الوحشية التي قتلت مئات الأشخاص في الأسبوعين الماضيين. وإرث هذا النزاع سائد في المجتمع بأسره. وعلى صعيد الأطفال، ترك النزاع واحدا من كل ثلاثة محروما من خدمات أساسية وحقوق رئيسية عديدة. فهذا مجال تتواصل فيه الانتهاكات الخطيرة.

لقد وقعت الأقلّيات أيضا ضحايا أعمال عنف محددة الأهداف، بما فيها القتل والاختطاف للحصول على فدية. وفي الأسابيع والأشهر القليلة الماضية، جرت اعتداءات محددة على المجتمعات اليزيدية والمسيحية والعراقية السوداء. ولم ينجُ من ذلك أي عنصر. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أوقع تفجيران انتحاريان في طوز خورماتو إصابات بين أفراد الأقلية التركمانية. وكان بين القتلى اثنان من قادة التركمان.

وفي غضون ذلك، تُواصِل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الاطلاع على عمليات الاعتداء والإساءة والتعذيب في السجون، ولا سيما المرافق التابعة لوزارة الداخلية – وهذا مجال أصبح موضع المزيد من التركيز، لأنه من مطالب المتظاهرين. ففي ١٦ نيسان/أبريل، أعدم العراق ٢١ شخصا متهمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب. ومن المشجّع لي

أنه لم ينفَّذ المزيد من الإعدامات منذ ذلك الحين. وإنني أناشد الحكومة أن تُعلِن وقفا اختياريا رسميا لتنفيذ عقوبة الإعدام.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة مواقع العبور المؤقت لمخيم أشرف ومعسكر الحرية. وإذا نظرنا إلى الوراء مع نهاية فترة ولايتي، نرى أننا قطعنا شوطا طويلا. فقد نُزع فتيل أزمة كبرى في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، جرى نقل جميع سكان مخيم أشرف تقريبا إلى معسكر الحرية. وقد صنفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١ ٦٠٠ شخص من السكان بصفتهم محتاجين إلى الحماية الدولية، وتمّ نقل ١٣٥ شخصا إلى بلدان آمنة. ونحن معا لم ندّخر أي جهد في سعينا إلى إيجاد حل إنساني، وقد أمكن ذلك عبْر المفاوضات الدؤوبة بين جميع المعنيين.

وإنني أشكر الحكومة العراقية على نهجها وفهمها البنّاءين. وأنا أعلم أنها غير راضية حتى الآن عن الإنجاز العام، لكنه يمكن تلافي الكثير من إراقة الدماء. كما أنني ممتنٌّ لسكان مخيم أشرف ومعسكر الحرية وقادتهم. لقد تفهّمت مشاعرهم دائما. فمن الصعب عليهم مغادرة مكان أمضوا فيه معظم فترة رشدهم – أي مخيم أشرف. وإنني أستذكر لقاءاتي العديدة مع قيادة مجاهدي خلْق في باريس، وأكثر من ٦٠ ساعة من المفاوضات للتوصل إلى الانتقال الطوعي والسلمي لجميع السكان باستثناء ١٠٠ شخص. وطوال العملية، كان عالَم الدعاية أحد وجهَي العملة. وكانت المحادثات المتواصلة والسرية والبنَّاءة خلف الكواليس هي الوجه الآخر. وإنني أتوجّه بالشكر أيضا إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على دعمهما.

وأود أن أضيف أربع ملاحظات موجزة في هذا الشأن. أولا، إنّ شاغلنا الرئيسي هو أمن سكان معسكر الحرية. ففي ٩ شباط/فبراير وفي ١٥ حزيران/يونيه، اعتُدي على المعسكر بالقذائف. وإنني أدين الاعتداءات بشدة. فقد قُتِل فيها بشكل مأساوي عشرة أشخاص من السكان، وجُرح ٧١ شخصا آخرين. والحكومة ماضية في التحقيق في تلك الحوادث. وبموجب مذكرة التفاهم، فإنّ الحكومة العراقية مسؤولة حصريا عن أمن السكان وسلامتهم. وقد ذكَّرتُ تكرارا السلطات العراقية على أرفع المستويات، خطيا وشفويا، بتلبية مَطالب سكان المعسكر بتدابير حماية إضافية. ومن المؤسف أن الحكومة لم تستجب بعد لتلك المطالب استجابة كاملة.

ثانيا، إنّ الحالة في مخيم أشرف لا تزال متوتِّرة. فالسكان الـ ١٠٠ الباقون لا يريدون مغادرة المخيم بدون حل لمسألة الممتلكات. وبموازاة ذلك، اتخذت الحكومة خطوات قانونية لإجلاء السكان الباقين ومعالجة مسألة الممتلكات، وطلبت من السكان تسمية محامين لتمثيلهم في الإجراءات القضائية. لكنّ السكان لم يفلحوا في القيام بذلك.

ثالثا، عرضت حكومتا ألبانيا وألمانيا بأن تستقبل أولاهما ٢١٠ أشخاص وثانيتها نحو ١٠٠ شخص من السكان في بلديهما. وقد بدأ الانتقال إلى كلا البلدين، وأود أن أشكر كلتا الحكومتين على تكرُّمهما بعرض فرصة الانتقال. لكننا لا نزال نسعى إلى نقل ٩٠ في المائة من السكان. إذ ليس هناك حل سلمي سوى الانتقال إلى بلدان خارج العراق، وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تفكِّر في استقبال بقية السكان. لكنّ الانتقال إلى بلدان أخرى يستلزم تعاون سكان معسكر الحرية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فمنذ الاعتداء الإرهابي في ٩ شباط/فبراير، ما فتئ سكان معسكر الحرية يقاطعون المقابلات مع المفوضية. ونتيجة لذلك، تقوم المفوضية بإعادة تعديل حضورها، وستحتفظ بقوة عاملة مخفَّضة في حال قرّر السكان إعادة إطلاق العملية والبدء بالتعاون، ولكن مع السماح أيضا لاحتمال أن تتقدّم بلدان إضافية بعروض انتقالهم إليها.

ومما يزيد من القلق انتهاكات حقوق الإنسان في مخيم الحرية نفسه من قبل قيادة المخيم. وتوحي المئات من تقارير

الرصد اليومي بأن حياة سكان معسكر الحرية تخضع لمراقبة شديدة. وأبلغ عدد كبير من المقيمين في المعسكر مراقبي الأمم المتحدة بأنهم ليسوا أحرارا في مغادرة المعسكر أو المشاركة في عملية إعادة التوطين التي تتيحها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الاتصال بأفراد أسرهم خارج العراق أو الاتصال مع غيرهم من الأقارب حتى داخل المخيم نفسه. وبعض المقيمين في المعسكر أبلغوا بأنهم حرموا من الحصول على العلاج الطبي من قبل قادة المقيمين في المعسكر. وأبلغ آخرون بأنهم تعرضوا للإساءة اللفظية والأشكال الأخرى الإساءة بسبب عدم اتفاقهم ورأي قادة المقيمين في المعسكر أو بسبب إعرابهم عن الرغبة في مغادرة المعسكر.

وأحث قيادة المعسكر على الاحترام التام لحقوق المقيمين فيه، وأن تتيح المجال للمقيمين في المعسكر مغادرته إذا رغبوا في ذلك، وأن يسمحوا لهم بحرية الحركة داخل المعسكر دون إشراف، وأن تسمح لهم باستخدام الانترنت والبريد الإلكتروني وإجراء المكالمات الهاتفية بحرية وبدون عوائق. كذلك فإن قيادة المعسكر لا تسمح بالحديث مع مراقبي الأمم المتحدة بدون إشراف وأبلغ بعض المقيمين في المعسكر مراقبي الأمم المتحدة بأنهم يواجهون عواقب وخيمة لسعيهم للاتصال بمراقبي الأمم المتحدة بدون إذن قيادة المقيمين في المعسكر. كما أشعر بخيبة الأمل لأنه يُساء معاملة مراقبي الأمم المتحدة في كثير من الأحيان. فزملائنا لا يستحقون أن يُصق عليهم. إن التزامنا التزام إنساني. وأناشد المقيمين في معسكر الحرية أن يقبلوا اليد التي نمدها إليهم لمساعدتهم في عيش حياة جديدة. أود أن أجدد دعوتي إلى جميع الأطراف بمواصلة التحلي بالصبر والتوصل إلى حل سلمي للمسائل المعلقة.

في نهاية فترة خدمتي في العراق، أود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات الشخصية. إن أحد المعالم الواضحة بشأن العراق وشعبه أن العراقيين يتمتعون بالحريات الجديدة وعلى الرغم من كل العنف. وقد اختارت عمدا النصب التذكاري في حلبجة مقصدا لأول زيارة وأحد آخر زياراتي خارج بغداد بوصفه رمزا وتذكرة بأنه يجب ألا تعود فظائع الدكتاتورية على الإطلاق؛ وبوصفه رمزا وتذكرة بأن مستقبل العراق يكمن التعايش السلمي؛ وباعتباره رمزا وتذكرة بأن اختيار الطريق الصحيح الآن يمكن أن يكفل ظروف سلمية من أجل الغد.

إن الشيعة والسنة والتركمان والأكراد والآشوريين والمسيحيين واليزيديين والشبك والصابئة المندائيين وغيرهم جميعهم عانوا معاناة لن تنسى ولا ينبغي أن تغيب عن البال ويجب ألا تتكرر أبدا. أعلم أن معظم العراقيين يصبون إلى المستقبل، وبعيدا عن الماضي. وينبغي لهم أن يقبلوا طوائفهم بوصفها جزءا من التعايش السلمي. ولمساعدتهم على القيام بذلك، أود أن أسلط الضوء في نهاية فترة ولايتي على أربعة مبادئ أرى أنها هامة.

أولا، ينبغي احترام الدستور وتنفيذه بالكامل. تؤكد المواد الأولى للدستور العراقي على الحاجة إلى حماية التعددية في البلد ونظامه الاتحادي. ولهذا السبب يجب أن يرجع العراقيون إلى الدستور بوصفه الإطار السياسي لحل جميع الصراعات السائدة.

ثانيا، ينبغي استخدام موارد العراق بفعالية وتوزيعها على نحو عادل. العراق الآن هو ثالث أكبر بلد مصدر للنفط وثاني أكبر منتج له في منظمة البلدان المصدرة للنفط. وموارد البلد الطبيعية الهائلة هي بمثابة صندوق استئماني – أي أنها حرفيا ذهب تحت الأقدام. ومع ذلك، يحتاج العراق إلى إدارة الإيرادات من الموارد الهيدروكربونية وتقاسمها بكفاءة. وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي في العراق. ولكي نكفل استفادة جميع العراقيين، أدعو الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان إلى الاتفاق بشأن القوانين المتعلقة بالنفط والغاز وتقاسم الإيرادات بدون مزيد من الإبطاء.

ثالثا، ينبغي أن تتم حماية البيئة. يقع العراق في وسط مهب العواصف الرملية والترابية التي تضر برفاه السكان والاقتصاد. ويعاني جيرانه بالمثل. ولذلك، أرحب بإطلاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الإقليمي الجديد لمكافحة العواصف الرملية والترابية. كما أود أن أرحب بالمبادرة الرفيعة المستوى التي أطلقها رئيس الوزراء المالكي لإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة العواصف الرملية والترابية في العراق وتيسير التعاون الإقليمي بشأن هذه المسألة. لا بد من عكس اتجاه التدهور البيئي في العراق وفي المنطقة الآن.

أما ملاحظتي الأخيرة فهي أن المرأة تمثل أكثر من نصف الشعب العراقي، إلا أن انعدام الأمن والتمييز وغير ذلك من العوامل لا تزال يحد من الفرص المتاحة للمرأة العراقية في إعادة بناء بلدها. وأدعو الحكومة إلى تعزيز السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة وتنفيذها. ولن يتم تحقيق السلام والتقدم في العراق إلا إذا تمكن كل من الرجال والنساء من العيش بدون خوف من العنف. ويجب أن تترجم الأقوال إلى أفعال.

إن مدعاة قلقي العميق إزاء شباب العراق موضوع مألوف الآن بالنسبة للمجلس. أود أن أثير مسألة معاناتهم بالحاحية أكثر من أي وقت مضى. لقد تكلمت بشأن ما شهده العراق من حصيلة مدمرة من الضحايا في الأشهر الماضية – أن للإرهاب والعنف تداعيات مثيرة للقلق وعميقة الأثر على الشباب. لقد شهد العراق الآن عقودا من الصراع والخوف. ومع ذلك، فإن جيلا آخر يواجه الصدمات النفسية وحمام الدم.

والأطفال المصابين بصدمات نفسية وشباب اليوم هم كبار الغد الذين يعانون من صدمات نفسية. وانعدام الأمن هو مجرد أحد الأسباب لشعورهم بالعجز. يرغب الشباب العراقي في التعليم والحصول على الفرص لكن لا يمكنهم إيجاد وظائف. إن الشباب العراقيين مفعمون بالدينامية ومهتمون بالسياسة لكنهم ليسوا مُمَثَلينولا يوجد برنامج ليوصل أصواتهم. يعاني شباب العراق من مشاعر الخوف والإحباط واليأس وهي تناقض روح الطموح والتفاؤل والأمل التي تبعث على ايمانهم العميق ببلدهم. يبحث الشباب العراقيون عن حياة أفضل في الخارج لأن الأمل والتفاؤل في تلاش. وأعتقد أنهم سيبقون إذا أتيحت لهم الفرصة لرسم مستقبلهم على الأرض التي ولدوا فيها. ينبغي للقادة أن يتصرفوا الآن لإبقاء الشباب الواعد من السكان في العراق. ينبغي ألا تظل الاستراتيجية الوطنية للشباب قطعة من الورق، بل يجب ملؤها بالحياة.

أود أن أختتم بتقديم مناشدة أخيرة إلى المجلس والمجتمع الدولي. إذ يعصف الاضطراب وعدم اليقين في الشرق الأوسط، فقد حان الوقت لأن يضع المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية رؤية للمنطقة بأسرها. وتتطلب خطورة الحالة من المجتمع الدولي تكريس قدر أكبر بكثير من الاهتمام إلى المنطقة ككل، إن التطورات مترابطة.

أود أن أشكر حكومة العراق على تعاونها خلال عام ٢٠١٣، كما هو الحال في السنوات السابقة. كما أود أن أسجل رسميا خالص الشكر إلى مجلس الأمن على دعمه المستمر. ولكن في نهاية الفترة ولايتي، أخص بالشكر فريقنا في أسرة الأمم المتحدة والبعثة والفريق القطري ومئات الرجال والنساء المتفانين الذين يعملون في العراق في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وفي بيئة عنيفة. أود أن أعرب عن تقديري لكل واحد منهم على عملهم المتفاني – موظفي الدعم والمشغلين الجويين والمهندسين والطباخين وعمال النظافة، وأخصائيي الحاسوب وأفراد الأمن، الذين من دونهم لا يمكننا الوفاء بالولاية المناطة بنا في المجال السياسية ومجالي حقوق الإنسان والتنمية

أترك العراق وأنا أشعر بارتياح مهني وارتياح بوصفي إنسانا. لقد تم تغطية العديد من المجالات خلال السنوات الماضية، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. إن دور بعثة الأمم المتحدة مهم أكثر من أي وقت مضى. وإنني

أعول على زملائي لمواصلة تنفيذ ولاية البعثة بنفس المستوى من الكفاءة المهنية والتفاني. أتمنى كل التوفيق لخلفي.

لقد حاولت أن الاضطلاع جديا بالولاية الموكولة إلي من المجلس – وهي تقديم المشورة إلى الشعب العراقي وحكومته ودعمهما ومساعدتهما. وكلماتي الأخيرة أتوجه بها إلى الشعب العراقي، الذي أتمنى له مستقبل يسوده السلام والرخاء والرفاه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام السابق في العراق على ما بذله من جهود حثيثة في مساعدة العراق حكومة وشعبا خلال فترة ترؤسه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونتمنى له استمرار النجاح في مهام عمله القادمز ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للفريق العامل بمعيته في بغداد، نيويورك.

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2013/408)، أود أن أتقدم بالملاحظات التالية. يشرفني أن أنقل لكم رغبة حكومة جمهورية العراق في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة أخرى استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد تكللت جهود الحكومتين العراقية والكويتية بالنجاح في تسوية جميع المسائل العالقة بين جمهورية العراق ودولة الكويت، وخاصة ما يتعلق منها بالمفقودين الكويتيين ومن جنسيات أخرى أو رفاتهم، وبالأرشيف الكويتي الحكومي، وإيجاد ترتيب قانوني مناسب بشأن الاستمرار في البحث عنهم وفقا لأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وقد تكللت جهود البلدين باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

لقد كان للبعثة دور إيجابي وفعال في تقريب وجهات النظر بين الكيانات السياسية العراقية. كما أسهمت البعثة في نجاح انتخابات الحكومات المحلية في العراق، التي جرت بنجاح وبشكل سلمي ومن دون حوادث تذكر. إن حكومة جمهورية العراق تأمل أيضا في مساعدة البعثة على توفير المتطلبات اللوجيستية اللازمة لتأمين العدد الكافي من المراقبين لضمان شفافية الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في النصف الأول من ٢٠١٤.

واستمرارا للنهج الديمقراطي الذي رسمته الحكومة العراقية، أُجريت في ٢٠ نسيان/أبريل ٢٠١٣ انتخابات لمجالس ١٢ محافظة، وتم لاحقا في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إجراء انتخابات محافظتي نينوي والأنبار، حيث خرج العراقيون لاختيار ممثليهم في الحكومات المحلية في ظل أجواء انتخابية نزيهة وشفافة وفقا للمعايير الدولية وبالتعاون مع الفريق الدولي المساعد ودعم البعثة، وتحت مراقبة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وممثلي الكتل السياسية. فكتب لها الانجاح الذي يمهد لنجاح آخر في الانتخابات البرلمانية القادمة في العامة المقبل. وستكون تتويجا للمسار الديمقراطي الذي رسمه العراقيون في التداول السلمي على السلطة عبر صناديق الاقتراع. وقد تم فعلا انتخاب محافظين جدد بالإضافة إلى تشكيل مجالس المحافظات الجديدة.

وفيما يخص تظاهرات المواطنين في عدد من المدن العراقية، فقد أكدت الحكومة بأن التظاهر السلمي حق مكفول لجميع العراقيين في التعبير عن آرائهم وفق ما جاء في الدستور وبشكل سلمي. وقد عملت الحكومة بكل جد منذ اللحظات الأولى على تلبية المطالب المشروعة للمتظاهرين وتعاملت معها بالشكل الإيجابي وفق ما قرره الدستور العراقي. وقد حققت منها الكثير.

وفيما يخص معسكر الحرية، تدين حكومة بلدي ما تعرض له المعسكر مؤخرا من استهداف بقذائف الهاون من قبل الجماعات والميليشيات الإرهابية وتسبب في سقوط القتلي والجرحى، كجزء من الإرهاب الدولي الذي يتعرض له العراق. وتؤكد الحكومة على حمايتها لقاطني المعسكر وتقديمها المساعدات الإنسانية والصحية اللازمة. كما وفرت مبان معززة بالإسمنت لحماية القاطنين من أي استهداف بالقذائف مستقبلا. وترحب بقرار حكومة ألبانيا بقبول إعادة توطين ٢٧٠ شخصا من ساكني المعسكر ووصول الدفعة الأولى منهم إلى ألبانيا، وعددهم ٧١ شخصا. ولا يفوتنا أن نرحب بعرض الحكومة الألمانية إعادة توطين ١٠٠ شخص.

وفي إطار خطط الحكومة لمواصلة تعزيز مواردها البشرية والاجتماعية، قمنا بالانضمام إلى اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة وإلغاء تحفظنا على الفقرة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالتالي، يحق بموجبها للطفل المولود من أم عراقية اكتساب الجنسية العراقية.

وفي الختام، يسرني أن أنقل لكم رغبة حكومة جمهورية العراق في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة واحدة أخرى، وفقا لأحكام القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، نصا ومضمونا، وفي أن تستمر البعثة في تقديم المساعدة والمشورة بناء على طلب مسبق من حكومة جمهورية العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد أي اسم آخر مدرج على قائمة المتكلمين. وأدعو الآن الأعضاء إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.